المعهد القومى للملكية الفكرية
The National Institute of Intellectual Property
Helwan University, Egypt

المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار

دورية نصف سنوية محكمة يصدرها

المعهد القومي للملكية الفكرية

جامعة حلوان

العدد الرابع
يناير ٢٠٢١

.

الهدف من المجلة:

تهدف المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار إلى نشر البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية فى مجال الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي والفني وعلاقتها بإدارة الابتكار والتنمية المستدامة من كافة النواحي القانونية والاقتصادية والادارية والعلمية والأدبية والفنية.

ضوابط عامة:

- تعبر كافة الدراسات والبحوث والمقالات عن رأى مؤلفيها ويأتي ترتيبها بالمجلة وفقا لإعتبارات فنية لا علاقة لها بالقيمة العلمية لأى منها.
- تنشر المقالات غير المحكمة (أوراق العمل) فى زاوية خاصة في المجلة.
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب الجديدة والدوريات.
- تنشر المجلة التقارير والبحوث والدراسات الملقاه في مؤتمرات ومنتديات علمية والنشاطات الأكاديمية في مجال تخصصها دونما تحكيم في أعداد خاصة من المجلة.
- يمكن الاقتباس من بعض مواد المجلة بشرط الاشارة إلى المصدر.
- تنشر المجلة الأوراق البحثية للطلاب المسجلين لدرجتى الماجستير والدكتوراه.
- تصدر المجلة محكمة ودورية نصف سنوية.

ألية النشر فى المجلة:

- تقبل المجلة كافة البحوث والدراسات التطبيقية والأكاديمية في مجال حقوق الملكية الفكرية بكافة جوانبها القانونية والتقنية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والثقافية والفنية.
- تقبل البحوث باللغات (العربية والانجليزية والفرنسية).
- تنشر المجلة ملخصات الرسائل العلمية الجديدة، وتعامل معاملة أوراق العمل.
- يجب أن يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه إلى جهة أخرى حتى يأتيه رد المجلة.
- يجب أن يلتزم الباحث بإتباع الأسس العلمية السليمة في بحثه.
- يجب أن يرسل الباحث بحثه إلى المجلة من ثلاثة نسخ مطبوعة، وملخص باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية، فى حدود ٨ـ ١٢ سطر، و يجب أن تكون الرسوم البيانية والإيضاحية مطبوعة وواضحة، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية Soft Copy، ونوع الخط Romanes Times New ١٤ للعربى، و١٢ للا نجليزي على B٥ (ورق نصف ثمانيات) على البريد الالكتروني: ymgad@niip.edi.eg
- ترسل البحوث إلى محكمين متخصصين وتحكم بسرية تامة.
- في حالة قبول البحث للنشر، يلتزم الباحث بتعديله ليتناسب مع مقترحات المحكمين، وأسلوب النشر بالمجلة.

.

مجلس إدارة تحرير المجلة	
أ.د. ياسر محمد جاد الله محمود	أستاذ الاقتصاد والملكية الفكرية وعميد المعهد القومي للملكية الفكرية (بالتكليف) - رئيس تحرير المجلة
أ.د. أحمد عبد الكريم سلامة	أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق بجامعة حلوان والمستشار العلمي للمعهد - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وكيل المعهد للدراسات العليا والبحوث	سكرتير تحرير المجلة
أ.د. جلال عبد الحميد عبد اللاه	أستاذ الهندسة الانشائية بكلية الهندسة بالمطرية بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. هناء محمد الحسيني	أستاذ علوم الأطعمة بكلية الاقتصاد المنزلي بجامعة حلوان - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
أ.د. وزير مفوض/ مها بخيت محمد زكي	مدير إدارة الملكية الفكرية والتنافسية بجامعة الدول العربية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
اللواء أ.د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي	رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات للملكية الفكرية - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Alexander Peukert	أستاذ القانون المدنى بجامعة جوته فرانكفورت أم ماين – ألمانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة
Prof Dr. Andrew Griffiths	أستاذ القانون التجارى بجامعة نيو كاسل - بريطانيا - عضو مجلس إدارة تحرير المجلة

المراسلات

ترسل البحوث إلى رئيس تحرير المجلة العلمية للملكية الفكرية وإدارة الابتكار بجامعة حلوان
جامعة حلوان - ٤ شارع كمال الدين صلاح - أمام السفارة الأمريكية بالقاهرة - جاردن سيتى
ص.ب: ١١٤٦١ جاردن سيتي
ت: ٠٢٠٢ ٢٥٤٨١٠٥٠ + محمول: ٠٢٠١٠٠٠٣٠٠٥٤٨ + ف: ٠٢٠٢ ٢٧٩٤٩٢٣٠ +
http://www.helwan.edu.eg/niip/
ymgad@niip.edu.eg

خصوصية الحماية القانونية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم

هيام مصطفى سيد أحمد عامر

خصوصية الحماية القانونية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم

هيام مصطفى سيد أحمد عامر

مقدمة:

حماية الملكية الفكرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم باتت قضية هامة وأساسية في وقتنا الحالي. حيث إن هذه المشروعات تعد العمود الفقري لاقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء وخاصةً في مصر، كدولة نامية تسعي إلي التنمية في كافة المجالات وبخاصة المجال الاقتصادي وتدرك أن هذه المشروعات هي أحد أدوات التنمية الاقتصادية .ولإدراك ذلك فيجب توفير بيئة ومناخ ملائم لتوفيرالحماية لابتكارات وابداعات هذه المشروعات ،وكذلك أن تدرك هذه المشروعات كيفية حماية ابتكاراتها وتوفير الحماية الذاتية لها إلي جانب احترام حقوق الملكية الفكرية للآخرين. وذلك بتضافر الجهود المشتركة مابين هذه المشروعات في معرفة كيفية إستخدامها المرن للقوانين واللوائح المنظمة لحماية حقوق الملكية الفكرية، والأطراف الأخري كالحكومات في توفير وتعزيز الرعاية القانونية من خلال التشريعات ونشر الوعي لهذه القوانين، وتدريب أصحاب هذه المشروعات ،والمهتمين علي الاستخدام الأمثل لحماية حقوق الملكية الفكرية وكيفية استغلالها والاستفادة منها.

مشكلة البحث:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي قوة دافعة للاقتصاد وللتنمية، ومازال الاستخدام لحقوق الملكية الفكرية في هذا القطاع ضعيف ،وكان هناك رصد لبعض المشاكل التي نحاول هنا دراستها:

-عدم وجود نص صريح بهذه المشروعات في قانون حماية الملكية الفكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢.

-نقص الخبرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعناصر ،وادوات الملكية الفكرية وحمايتها وكيفية ادارة أصول الملكية الفكرية.

الأهداف:

دراسة دور الملكية الفكرية في نموالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأهميتها في ظل وجود بيئة قانونية وتشريعية لحماية هذه المشروعات.

-إدارة أصول الملكية الفكرية بشكل أكثر فعالية ومواجهة التحديات ومعوقات نمو هذه المشروعات.

فرض البحث:

في ظل وجود قوانين حماية الملكية الفكرية والقوانين الخاصة بتنمية هذه المشروعات ،والاستفادة القصوي من هذه الأصول الغير ملموسة ،وذلك بإدراك خصوصية حماية هذه المشروعات.

منهج البحث:

تقوم الدراسة علي المنهج الاستقرائي، ويتم فيه الاستناد علي الدراسات التي تناولت المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك من خلال الدراسات والأوراق البحثية والتشريعات والاتفاقيات.

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

لم يتم تبني تعريفاً موحداً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فنجد أن هناك تعدد في التعريفات لهذه النوعية من المشروعات ،فمنها من يعتمد علي معايير خاصة بعدد العاملين أو حجم الانتاج والمبيعات أو رؤوس الأموال وفي بعض الأحيان حسب الأوضاع السياسية والاقتصادية للدول.فما نجده صغيراً في دولة فنجده متوسط الحجم في دولة أخري وأحياناًفي نفس الدولة ولكن باختلاف قطاع العمل المعني . كلَ بحسب الوضع الاقتصادي والتكنولوجي لهذه الدولة. وأحياناً نجدها تعتمد في تعريفها علي معايير كمية ونوعية فتخضع في المعيار الكمي إلي حجم رأس المال المستثمر وحجم الانتاج وعدد العاملين وقيمة المبيعات بينما في المعيار النوعي نجدها تعتمد علي الخصائص النوعية للمشروع من حيث درجة قوته وتأثيره علي السوق المعني وكذلك كيفية الادارة والملكية لمالكي المشروع[1]

[1] عويس، راوية عبد القادر(٢٠١٦). "المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية"مصر نموذجاً" **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** .جامعة قناة السويس- مج.٧،ع.١.ص.٧٦،٧٥،٦٩.

أهمية الملكية الفكرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد ركائز الاقتصاد الدولي والوطني وأصبحت لاعب حيوي ومهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .حيث يعمل في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل،ودائما ماتمثل أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني، وظلت تعاني من عدم وجود تعريف واضح ومحدد حتي صدور القانون رقم ١٤١* لسنة ٢٠٠٤ والمسمي بقانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.[١] ثم القانون رقم ١٥٢* لسنة ٢٠٢٠ والذي وفر الاطار القانوني المنظم لتلك المشروعات وفي جولةٍ سريعة داخل نصوص مواد هذا القانون ،نجد الي جانب توفير التعريف المحدد لهذه المشروعات وتوفيق أوضاعها، وجود نص قانوني يتناول وجود حوافز لمشروعات ريادة الأعمال من الاعفاء من رسوم تسجيل براءات الاختراع،ونماذج المنفعة،ومخططات التصميمات للدوائر المتكاملة المنصوص عليها في الباب الأول والثاني من الكتاب الأول من قانون حماية الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢*.الي جانب النص علي تقديم الدولة المساعدة الفنية اللازمة لتسجيل براءة الاختراع التي تمثل تطوراً كبيراً في المجال المعني . وهذه الحزمة من الاجراءات الجديدة التي تحاول الدولة المصرية من خلالها تحفيز هذه المشروعات علي الحفاظ ،وحماية ماتملكه هذه المشروعات من ملكية فكرية ومحاولة استثمار هذه الأصول غير الملموسة والمحمية واستغلالها بصور مختلفة .وان يكون لدي هذه المشروعات محفظة ملكية فكرية خاصة بها وتزيد من قيمتها السوقية،الي جانب حماية ابتكاراتها وابداعاتها من أي انتهاكات، مع زيادة وعي هذه المشروعات من مغبة انتهاك الملكية الفكرية للأطراف الأخري .

أصبحت الملكية الفكرية من أساسيات ومتطلبات العمل ولها قيمتها الفعالة في الاقتصاد القائم علي المعرفة ، حيث أصبح من المعتاد أن نري وبشكل مستمر العديد من المنتجات والعلامات التجارية والتصميمات الجديدة والمتطورة تغزو الأسواق وبشكل دائم وذلك كله نتاج للفكرالذهني والابداع

---

[١] المصدر السابق ص.٧٩،٨٠.

* قانون تنمية المنشأت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ الجريدة الرسمية – العدد ٢٤ تابع (أ) – ١٠يونية ٢٠٠٤

* قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠ الجريدة الرسمية– العدد ٢٨ مكرر(و) ١٥ يوليو ٢٠٢٠

*قانون حماية الملكية الكرية المصري رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ ،الجريدة الرسمية–العدد٢٢مكرر ٢يونية٢٠٠٢

والابتكار البشري الذي لاينضب . فالملكية الفكرية لها من التأثير الكبير والدور الفعال في نمو المشروعات الناشئة والقائمة علي الابتكار فهي آداة فعالة في تحقيق هذا النمو.[١]

مع الانتباه والتطور في الاقتصاد القائم علي المعرفة نجد أن الأصول غير الملموسة من الابتكار والابداع أصبحت تعطي قيمة إضافية لهذه المشروعات . ومن خلال هذه الابتكارات يمكن لهذه المشروعات استغلال ماتملكه من حقوق علي هذه الابتكارات،ولكن قبل الاستغلال ،لابدمن توافر الحماية لهذه الابتكارات والابداعات طبقاً للاتفاقيات الدولية، والقوانين الوطنية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

كيفية استغلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحقوق الملكية الفكرية وادواتها

حقوق الملكية الفكرية هي حقوق قانونية لأصحاب النشاط الفكري والابداع والابتكار في المجالات المتعددة الصناعية ، والعلمية،و والفنية ، والأدبية وهذه الحقوق القانونية هي ضمانات للمخترعين،والمبدعين علي انتاجهم الفكري والذي من خلاله يمكن لهم التنازل عنها أو السماح باستغلالها لمنتجي السلع والخدمات الفكرية وهذه الحقوق هي حقوق قانونية ومحدودة زمنياً وذلك لتنظيم استخدامها . فحقوق الملكية الفكرية المحمية هي أصول غير ملموسة ،ويمكن أن تكون مثل الممتلكات والأصول الملموسة فيمكن الاحتفاظ بها أو بيعها أو شرائها.فيمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة استغلال ألملكية الفكرية وادواتها المتعددة وتكييف ابتكاراتها وابداعاتها لحمايتها طبقاً للأتفاقيات الدولية والقوانين المحلية في هذا الشان. وأثر الملكية الفكرية في حماية تلك الابتكارات والابداعات والعائد على تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يجعل الملكية الفكرية اداة للتنمية، واستغلال الأصول الغير ملموسة في الرُقي والتقدم لتلك المشروعات وانتقالها للمنافسة في السوق العالمية وليس المحلية فقط مع اثبات الجدارة بهذه المكانة التي ستكتسبها بناء على استغلالها لحقوق الملكية الفكرية لمنتجاتها، مع توضيح لأهم النقاط

Gujrati, Rashmi. (٢٠١٧)."The role of intellectual property for SMEs, innovation[٣] and economic growth in India." **International Journal in Management & Social Science** ٥،٧:Pp٧٩.

الصعبة التي تواجهها تلك المشروعات حين المرور بمختلف المراحل المقررة للحماية طبقاً للأنظمة المختلفة للملكية الفكرية.

البراءات ونماذج المنفعة:

في هذا الاطار سيتم التطرق لدور نظام الحماية عن طريق براءات الاختراع ونماذج المنفعة في أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد بشكل عام،وكيف أن نظام براءات الاختراع ونماذج المنفعة يُحدد سلوك تلك المشروعات في السوق المعنية. والصعوبات التي تعيق تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة من اجراءات وتكاليف التسجيل وتنفيذ براءت الاختراع والحفاظ على الحقوق الاستئثارية وصيانة تلك البراءات.

ومع ذلك، هناك أسباب هامة لماذا تظهر استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من براءات الاختراع أقل فعالية . أولاً: اعتماد الشركات الصغيرة والمتوسطة على براءات الاختراع ،باعتبارها مصدرا للميزة التنافسية قد تعيقه التكاليف التي إما في المتوسط ،أو في الهامش هي أعلى من تلك التي للشركات الكبيرة. ثانيا: تفتقر هذه المشروعات للكفاءة الداخلية و الفعالة في تنمية أعمالها من حيث القدرة علي التعريف وتطوير كفاءة مستوي الحماية من خلال تسجيل براءات ونماذج المنفعة. وأخيرا، حتى عندما تكون قادرة على التعرف على أهمية تسجيل براءات الاختراع فإنها قد تكون في وضع غير موات لإنفاذها.[١]

وفي دراسة(Gambardella et al. ٢٠٠٧) يتضح لنا أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستخدم حوالي ٦٥,٦% من براءات الاختراع لصناعات داخلية وتمنح ترخيص لشركات كبرى بحوالي ١٠,٢% من جملة اختراعاتها. ويكون هناك نسبة ٩,٦% من عدد البراءت بما يسمى Blocking Patent او البراءات المعرقلة للمنافس .[٢]

بالإضافة إلى ذلك، نجد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر نشاطا في مجالات التكنولوجيا الناشئة. يمكننا لمس ذلك خاصة في مجال

---

٤. Hughes, Alan, and Mina, Andrea. (٢٠١٠). The impact of the patent system on[٤] SMEs. University of Cambridge, Centre for Business Research ,working paper sries,NO ٤١١.Pp١،٢.

٥.Ibid Pp١٢.[٥]

تكنولوجيا النانو،التكنولوجيا الحيوية والطاقات المتجددة. ومع ذلك، لا ينطبق هذاعلى التقنيات البصرية، التي يمكن أن ينظر إليها على أنها المجال الأكثر نضجا بين التكنولوجيات الناشئة. مما يمثل اتباع اتجاه جديد للنشاط الابتكاري داخل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتطوير التسجيل الدولي والمحلي للبراءات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة واهميتها الاقتصادية القصوى وانها مشروعات واعدة خاصة في النمو الاقتصادي العالمي[١]

وبالنظر لنماذج المنفعة نجد انها من أكثر أدوات حماية الملكية الفكرية ملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخاصة في بداية عملها حيث أنها تقوم علي عمل تحسينات طفيفة مع تغيير للمنتج الموجود وتستخدم عادة وبكثرة للابتكارات الآلية وتوفر لمخترعيها حقوق حصرية ولكن أقل وقتاً حيث انها تتراوح من ٧-١٠ سنوات حسب الأنظمة المتبعة في كل دولة علي حدي ، حيث في مصر نجد أن مدة الحماية سبع سنوات غير قابلة للتجديد. ومن الميزات لهذا النوع من البراءات ،هو سهولة الاجراءات وقلة التكلفة وهو مايتناسب كثيرا لهذا القطاع من المشروعات.[٢]

خلاصة القول :عندما تستخدم براءات الاختراع بشكل صحيح، يعني الحصول على التكنولوجيا والتمويل وغيرها من الأصول التي تكون هذه المشروعات في حاجتها ، وأيضا تستخدم كأسلحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .ولإضافة قيمة إلى هذه المشروعات سواء كان من خلال بيع، أو ترخيص براءات الاختراع الموجودة في محفظة الملكية الفكرية الخاصة بهذه المشروعات.

العلامات التجارية والنماذج الصناعية:

في هذا الاطار سيتم التطرق لدور نظام الحماية عن طريق العلامات التجارية والرسوم، أو النماذج الصناعية، في أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد بشكل عام.وكيف أن نظام العلامات التجارية، والرسوم أو النماذج الصناعية، يخلق اجواء صحية لتلك المشروعات في

---

[٦] Frietsch Rainer, Neuhausler Peter, Rothengatter Oliver. (٢٠١٣). SME Patenting – An Empirical Analysis in Nine Countries, Fraunhofer Institute for Systems and Innovation Research ISI, Karlsruhe, Germany ص٢١،٢٢

[٧] https://www.wipo.int/patents/en/topics/utility_models.html

المنافسة في السوق المحلي والدولي من خلال انتشار وسمعة العلامة التجارية التي تحملها منتجاتها.

واهتمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعلامات التجارية ،يأتي من ناحية ان تلك العلامات هي الوجهة الحقيقية لمنتجات تلك المشروعات في السوق. وتميز منتجات تلك المشروعات عن بعضها البعض لدى المستهلك، وتستخدم ايضا العلامات التجارية كمقياس لجودة المنتج، وأيضا لتحديد المنتجات المقلدة والغير أصلية...إلخ، لذا فالعلامات التجارية اداة مهمة جداً في التنمية وتحقيق الرخاء الاقتصادي للسوق وللمشروعات المعنية بهذا المنتج وأيضا للمستهلك.[١]

وتأتي اهمية العلامة التجارية بالنظر إلى تقديرات القيمة لبعض العلامات التجارية في العالم الأكثر شهرة ،مثل كوكاكولا، أو IBM يتجاوز كل منها ٥٠ مليار دولار. هذا لأن المستهلكين ينظرون لسمعة ،وقيمة العلامات التجارية. ولذلك، فإن ملكية علامة تجارية مع صورة جيدة وسمعة جيدة وواسعة تقدم لتلك المشروعات ميزة تنافسية.[٢]

وتذهب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق تنمية حقيقية عن طريق تسجيل وحماية للعلامة التجارية التي تحملها منتجاتها لمدد أبدية طالما هناك انتظام في دفع الرسوم الادارية المطلوبة للتجديد والحفاظ على قيمة العلامة. بل تنتقل للاستفادة من الاتفاقيات الدولية التي أُبرمت في هذا الشان لتنافس علاماتها العلامات التجارية الاخرى عالمياً وذلك عن طريق التسجيل طبقاً لبروتوكول ونظام مدريد. والاستفادة من التوسع في انواع العلامة لتشمل علامات للخدمة أيضاً وليس للمنتجات فقط. وأيضا أنظمة التراخيص المختلفة الموجودة لاستغلال العلامة ومنها عقود الفرانشيز المعروفة تجارياً.

كذلك الأمر في استغلال سُبل الحماية عن طريق النماذج أو الرسوم الصناعية وهي أحد مجالات الملكية الفكرية، حيث أن كل من المشروعات الصغيرة او المتوسطة تعمل على أن يكون هناك تصميم خاص ومميز لمنتجاتها يجعلها تتميز بشكل متفرد في السوق الاقتصادي. فكان لا بد أن

---

[٨] Enterprises, Medium-Sized. "Publications in the "Intellectual Property for Business" Series."WIPO Publication NO ٩٠٠-١,٢٠١٧.١١،٧،٥ ص

[٩] Ibid p.١٣

يكون هناك اطار للحماية لهذا التصميم بشكل محلي ودولي عن طريق الملكية الفكرية. فهناك التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية Hague والخاصة بالتسجيل الدولي للتصميم الصناعي. وهذه التشريعات والقوانين والاتفاقيات تعمل على تسخير الصعوبات التي تواجه كل من لديه تصميم متفرد وجديد لمنتجه. فبتسجيل التصميم أنت قادر على منع الغير من استغلال هذا التصميم او تقليده من قبل المنافسين لك مما يعزز الوضع التنافسي الخاص بك في السوق المعنية. ويزيد فرص الحصول على عائد ضخم من استثمار هذا التصميم، مع امكانية الترخيص للغير باستغلال هذا التصميم بمقابل مادي ضخم.[١]

الأسرار التجارية:

في هذا الاطار سيتم التطرق لموضوع الاسرار التجارية وفائدتها كحقل من حقول الملكية الفكرية ،وكيف أنه يمكن استغلال تلك المنظومة في حماية الاسرار التجارية التي تمتلكها تلك المشروعات. فتلك الاسرار تشمل الاسرار الصناعية ،والتجارية واعتبارها ميزة تنافسية، وكيف ان تلك الاسرار التجارية غير مصرح باستغلالها بشكل غير مباشر عن المالك الاصلي لها ،او التحايل بالطرق غيرالقانونية للحصول عليها او انتهاكها. مما يجعلها تدخل في اطار منافسة غير مشروعة ، ومن امثلة تلك الاسرار التجارية التي تشمل أساليب البيع وأساليب التوزيع، وملامح المستهلكين، استراتيجيات الإعلان وقوائم الموردين والعملاء، وعمليات التصنيع. في حين أن القرار النهائي بشأن ما هي المعلومات التي تشكل الأسرار التجارية تعتمد على ظروف كل حالة على حدة، والممارسات الغير عادلة بشكل واضح فيما يتعلق بالمعلومات السرية وتشمل التجسس الصناعي أو التجاري، والإخلال بالعقود وخيانة الثقة.[٢]

وخلافاً لنظام الحماية عن طريق براءات الاختراع. تأتي الاسرار التجارية بحمايتها دون تسجيل او اشكال ادارية واجرائية للحماية. وغير محددة مدة الحماية، ولكن يجب اتباع بعض الشروط لاضفاء صفة السرية على

---

١٠ https://www.wipo.int/designs/en

١١ What is a Trade Secret?, http://www.wipo.int/sme/en/ip_business/trade_secrets/trade_secrets.htm

الاسرار التجارية والمشار اليها في المادة ٣٩ من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS). وهي:

- أن تكون المعلومات سرية (أي أنه من غير المعروف عموما بين، أو من السهل الحصول عليها، والدوائر التي تتعامل عادة مع هذا النوع من المعلومات).
- يجب أن يكون لها قيمة تجارية نظرا لكونها سرية.

اتخاذ صاحبها الشرعي لخطوات معقولة للحفاظ على سرية تلك المعلومات(على سبيل المثال، من خلال اتفاقات سرية).[١]

وبما أنه معروفاً أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تعتمد بشكل أساسي على الأسرار التجارية لحماية الملكية الفكرية. فيجب ان يكون هناك اعتبارات احترازية من الواجب اتخاذها من قبل تلك الشركات وهي

أولا، النظر فيما اذا كان السر يمكن حمايته عن طريق البراءة، وإذا كان الأمر كذلك، لماذا لم يكن من الأفضل أن تحميها براءة اختراع.؟!

ثانيا، والتأكد من أن عددا محدودا من الناس يعرفون السر وأن أولئك جميعاً يدركون جيدا أنه من المعلومات السرية.

ثالثا، بما في ذلك الاتفاقات السرية ضمن عقود الموظفين. وبموجب القانون في كثير من البلدان، ومع ذلك، الموظفين مدينون بالسرية لصاحب العمل حتى من دون هذه الاتفاقات. ووجوب الحفاظ على سرية أسرار صاحب العمل .

رابعا، توقيع اتفاقات سرية مع الشركاء التجاريين كلما تم الكشف عن معلومات سرية[٢].

لذا تذهب الشركات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الاحيان لحماية الأسرار التجارية عندما لا تتعلق بمجال يتم حمايته عن طريق نظام براءات الاختراع، أو انه من الضروري الحفاظ على سرية هذه المعلومات مدى تتعدى

[١] اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (التريبس)الجريدة الرسمية – العدد ٢٤(تابع) ١٥ يونيه ١٩٩٥

[٢] https://www.٤ipcouncil.com/application/files/٨٦١٥/١٨٧٩/٦٢٠٢/ip_business.p١٣df ص٣٣-٣١

مدة العشرون سنة (مدة حماية براءة الاختراع).، عندما تكون عملية التصنيع هي السرية ولا خوف من عملية التصنيع العكسي (الهندسة العكسية) للمنتج النهائي ، على الأقل لفترة معينة من الزمن، حتى بعد ترك الموظف العمل.

وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

تمتلك الدول المتطلعة إلي التقدم والرقي رؤية مستقبلية في كافة المناحي سواء علي الصعيد العلمي والتكنولوجي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وذلك مانلمسه في الرؤية المصرية الوطنية ٢٠٣٠ . علي الصعيد الاقتصادي يتم توجيه الجهود نحو اقتصاد وطني متوازن ومتنوع قائم علي المعرفة والابتكار وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة وأحد ركائز هذا الاقتصاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لذلك تحاول الجهات المعنية توفير الدعم الملائم والمناسب ووضع استراتيجيات وبرامج وطنية لتنمية هذا القطاع المهم وتوفير بيئة محفزة ومشجعة علي البحث والتطوير والابداع والابنكار.[١]

فإلي جانب الدعم المالي والاصلاحات التي أدخلتها الحكومة مؤحراً إلي جانب التعديلات التشريعية ونصوص مواد القانون الجديد رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ وهو القانون الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك كله نتاج لاستراتيجية وطنية وخطة تنفيذية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهداف تم وضعها للاستفادة القصوي من امكانيات هذا القطاع الحيوي. حيث نجد أن الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو تطوير إقتصاد قائم علي المشاريع بين مجتمع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم(SMEs) استناداً إلي المعرفة والابتكار حيث يتمتع بقدرة قوية علي المنافسة في الأسواق المحلية والتصديرية علي السواء.

نجد ان هذه الاستراتيجية قائمة علي خمسة محاور وهي:

تعريف الاطار القانوني والتنظيمي، الحصول علي التمويل، تشجيع ريادة الأعمال، الصادرات والإندماج في سلاسل القيمة، وخدمات تنمية الأعمال. وأن الفئات المستهدفة لذلك متعددة ومنها المؤسسات الصغيرة

[١] الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة صفحة ٤ ...
www.fedamisr.net › ctrl › images › img › uploads

والمتوسطة المبتكرة حيث تكون الأولوية والاهتمام الخاص بهذه النوعية حيث يتم ذلك بإقامة شراكات مع الجامعات وقطاع البحث و التطوير.[1] كذلك النص علي وجود استراتيجية الابتكار الصناعي٢٠١٦ حيث يتم خلالها العمل علي عدة محاور:

المحور الأول: تحفيز الابتكار من خلال التوعية وانشاء بوابة الكترونية للتوعية بالابتكار.
المحور الثاني: تمكين الابتكار، وذلك عن طريق إنشاء شبكات للابتكار، دعم المجمعات الصناعية، تعظيم قيمة الابتكار.
المحور الثالث: تسهيل الابتكار، وذلك بالاستمرارية في البحث والتطوير، وتمكين مركز التكنولوجيا والابتكار.
المحور الرابع: التسويق للابتكار،من خلال الوصول إلي الابتكار، وتاسيس المشروعات تحقيقاً للنمو.[2]

البيئة القانونية والتشريعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم

أحد التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي توفير البيئة القانونيةوالتشريعية الداعمة لحماية الملكية الفكرية لهذا القطاع الحيوي، فبالنظر الي بعض القوانين والتشريعات المصرية نجد أن الدولة تولي الملكية الفكرية وأدوات حمايتها أولوية كبيرة وخاصة في الآونة والسنوات الأخيرة وذلك ثقةً منها وإدراكاً لأهمية الملكية الفكرية وانها أصبحت آداة مهمة ولاغني عنها في الاقتصاديات الوطنية الحديثة وتنميتها وتعزيز دورها الفعلي لاقتصاد قائم علي المعرفة. فعندما ننظر الي تجارب دول سباقة في هذا المجال وأدركت مبكراً ما لهذا القطاع من أهمية وأنه بالفعل العمود الفقري لاقتصادها ومن خلاله أصبحت من أقوي بل من الاقتصاديات المهيمنة دولياً.

ورجوعاً إلي البيئة القانونية والتشريعية في مصر نجد أن الدستور المصري نص في مادة رقم(٢٨)"الأنشطة الاقتصادية الانتاجية واالخدمية والمعلوماتية مقومات اساسية للاقتصاد الوطني وتلتزم الدولة بحمايتها وزبادة

[1] المصدر السابق ص ٢٤،٢٥
[2] المصدر السابق ص ٩٢-٩٤

تنافسيتها وتولي الدولة اهتماماً خاصاً بالمشروعات المتوسطة والصغيرة في كافة المجالات...."

مادة(٦٩) من الدستور حيث تنص علي"تلتزم الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتي أنواعها في كافة المجالات وتنشىء جهازاً مختصاً لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية وينظم القانون ذلك."[١] حيث نجد أن هذه المشروعات قد تم النص علي حمايتها صراحة من خلال الدستور الوطني المصري من خلال المادة ٢٨ وتم النص من خلال المادة ٦٩ علي التزام الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتي أنواعها في كافة المجالات ونجد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستطيع حماية ابتكاراتها من خلال استخدام أدوات حماية الملكية الفكرية والتي تحدثنا عن بعضها سابقاً. جيث نجد أن هناك حوافز قد تم النص عليها وذلك في نص قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ وذلك عند الرجوع الى المادة (٢٥) والتى تنص على "تُعفى مشروعات ريادة الأعمال من رسوم تسجيل براءات الاختراع ونماذج المنفعة ومخططات التصميمات للدوائر المتكاملة المنصوص عليها فى البابين الأول والثانى من الكتاب الأول من قانون حماية الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢. وتقدم الدولة المساعدة الفنية اللازمة لتسجيل براءات الاختراع التى تمثل تطوراً كبيراً فى المجال المعنى وفقاً للمعايير التى يصدر بها قرار من مجلس الإدارة بعد أخذ رأى الوزير المختص بشئون البحث العلمي ."[٢]

فنجد هنا أن الدولة تبذل الجهود لتنمية هذا القطاع سواء بعمل حوافز ضريبية وغير ضريبية ونحن هنا بصدد الحوافز غير الضريبية حيث التزام الدولة تجاه هذا القطاع من اعفاءه من رسوم التسجيل لبراءات الاختراع ونماذج المنفعة ومخططات التصميمات للدوائر حيث الابتكار في أنظمة الصناعة والتكنولوجيا الجديدة الواعدةالي جانب توفير الدعم الفني لكيفية تسجيل براءات الاختراع في المجال المعني وكانت هذه من أحد العقبات التي كانت تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

[١] الدستور المصري –٢٠١٤ الجريدة الرسمية – العدد ٣ مكرر (أ) ١٨ يناير ٢٠١٤
[٢] قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠ الجريدة الرسمية– العدد ٢٨ مكرر(و) ١٥ يوليو ٢٠٢٠

المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم

هناك الكثير من المعوقات والتحديات التي تواجه هذا القطاع سواء كانت في رؤوس الأموال أو التمويل والضرائب وندرة المواد الأولية الي جانب الاجراءات الحكومية ، لكن هناك أيضاً نوع آخر من التحديات وذلك من حيث استخدام عناصر الملكية الصناعية وبمراجعة بعض الأدبيات في هذا النحو يمكننا تلخيص أهم هذه المعوقات والتحديات وهي علي سبيل المثال وليس الحصر :

عدم كفاية المعلومات والوعي عن أهمية الملكية الفكرية والالمام بأدواتها.

الخبرة غير الكافية في مهارات ادارة الملكية الفكرية داخل هذه المشروعات.

طول الوقت للحصول علي حماية الملكية الفكرية مما يؤدي الي عدم التيقن من وجود من يستطيعون الترخيص له باستغلال هذه الحقوق .

ارتفاع تكاليف الحصول علي حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها فليس فقط الدعم في الرسوم الرسمية للتسجيل ولكن لاكتساب حقوق الملكية الفكرية فهناك تكاليف في اعداد الطلبات والاستشارات القانونية والترجمة وغيرها من المتطلبات التي تعتبر مرهقة لهذه المشروعات.[١]

عدم الكفاءة في تسويق الابتكارات الخاصة بها حيث أن هذه المشروعات غير متأكدة من استحواذها لتلك العناصر الي جانب عدم وجود الدراية الكافية بمن يملك حق نقل أحد عناصر الملكية الفكرية لطرف آخر

الافتقار الي وجود بنية تحتية مناسبة وخدمات مساعدة من أجل رفع كفاءة المؤسسات الصناعية.[٢]

---

[١٩] Sukarmijan, Sati-Salmah, and Olivia De Vega Sapong. "The importance of intellectual property for SMEs; Challenges and moving forward." *UMK Procedia* ١ (٢٠١٤): ٧٤-٨١.

[٢] داغش،محمد ppt www.wipo.int

المقترحات:

بعدما تعرضنا لوضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعريف بها ومدي أهمية الملكية الفكرية وأدواتها لحماية ابتكارات هذا القطا ع الحيوي وكيفية استغلالها لما تملكه من ابتكارات ومايمكن أن يكون لها دوراً مؤثراً في تنمية العديد من الاقتصاديات وانها بحق العمود الفقري للاقتصاديات الوطنية وما ناقشناه من وجود البيئة القانونية والتشريعية التي تحاول جاهدة للوصول الي حماية هذه المشروعات وتحفيزها علي الابتكار والبحث والتطوير وبعد استعراض بعض المعوقات والتحديات التي تواجهها فيمكننا استعراض بعض المقترحات التي يمكن أن تكون من ضمن الأدوات المساعدة في نمو هذا المجال في مصر.

يمكن أن تتضافر جهود بعض الجهات المعنية في الدولة وذلك بإقراربعض التعديلات التشريعية علي نصوص قانون حماية الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ أسوة ببعض الدول (اليابان مثالاً) حيث نجد في قانون الملكية الفكرية الياباني مادة ١٨ بفقرتيها (١و٢)وكذلك المادة١٩بفقرتيها(١و٢) والمادة رقم ٢٠من ذات القانون حيث تم النص صراحة علي حماية قانونية لهذه المشروعات وأصحابها الي جانب وجود الدعم اللازم في التطوير والاستفادة من التكنولوجيا كذلك تنمية البيئة لتمكين اصحاب هذه المشروعات من الاستغلال الفكري بشكل صحيح وفعال الي جانب توفير وتطوير قواعد البيانات اللازمة لتوفير المعلومات لهذه المشروعات.

*إعداد تشريع قانوني جديد وذلك من خلال تعديلات علي التشريع القائم وخاصة مايمس نماذج المنفعة من تعديل لمدة حمايتها من سبع سنوات لتصبح مدة حمايتها عشر سنوات وذلك لما فيه من جذب لزيادة التسجيل كبراءة نموذج منفعة.

*وعلي الحكومات الاستمرار في الدعم الفني والقانوني الي جانب الدعم المادي لما للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهمية ومكانة عظيمة ورئيسية أدركتها كثير من الدول وعملت علي تنميتها وحماية حقوق الملكية الفكريه والصناعية الخاصة بها وخصصت لها وزارات وهيئات وادارات متخصصة لكيفية ادارة أصولها من عناصر الملكية الفكرية.،وكذلك تشجيع الإستثمار

الإقتصادي لعناصر ملكيتها وحماية ابتكاراتها من أي إستخدام غير مصرح به.

*تقديم الإستشارة القانونية للمؤسسات الصناعية لمراقبة الأسواق والتاكد من أن عناصر الملكية الصناعية التي في حيازتها لم يتم إستغلالها بدون إذن منها.

*Japaness Laws Relating to Industrial Property, Published by AIPPI-JAPAN,٢٠١٥(Intellectual Property Basic Act)

المراجع

١-عويس، راويةعبد القادر (٢٠١٦). "المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية"مصر نموذجاً" **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية** .جامعة قناة السويس- مج.٧،.ع.١.ص.٧٦،٧٥،٦٩.

٢- وزارة الصناعة والتجارة. (٢٠١٧).الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة

٣-- داغش،محمد ppt www.wipo.int

٤- Gujrati, Rashmi. (٢٠١٧)."The role of intellectual property for SMEs, innovation and economic growth in India." **International Journal in Management & Social Science**

٥- Hughes, Alan, and Mina, Andrea. (٢٠١٠). The impact of the patent system on SMEs. University of Cambridge, Centre for Business Research ,working paper sries,NO ٤١١

٦- Frietsch Rainer, Neuhausler Peter, Rothengatter Oliver. (٢٠١٣). SME Patenting – An Empirical Analysis in Nine Countries, Fraunhofer Institute for Systems and Innovation Research ISI, Karlsruhe, Germany

٧- Enterprises, Medium-Sized. "Publications in the WIPO Publication NO "Intellectual Property for Business" Series." ١,٢٠١٧-٩٠٠-

٨- Sukarmijan, Sati-Salmah, and Olivia De Vega Sapong. "The importance of intellectual property for SMEs: Challenges and moving forward." *UMK Procedia* ١ (٢٠١٤)

٩- https://www.wipo.int/patents/en/topics/utility_models.html

١٠- https://www.wipo.int/designs/en

١١- What is a Trade Secret?, http://www.wipo.int/sme/en/ip_business/trade_secrets/trade_secrets.htm

١٢- https://www.٤ipcouncil.com/application/files/٨٦١٥/١٨٧٩/٦٢٠٢/iP_business

١٣- الدستور المصري -٢٠١٤ الجريدة الرسمية – العدد ٣ مكرر (أ) ١٨ يناير ٢٠١٤

١٤- اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (التريبس)الجريدة الرسمية – العدد ٢٤(تابع) ١٥ يونيه ١٩٩٥

١٥- قانون تنمية المنشأت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ الجريدة الرسمية – العدد ٢٤ تابع (أ) – فى ١٠/ ٦/ ٢٠٠٤.

١٦- قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (١٥٢) لسنة ٢٠٢٠ الجريدة الرسمية- العدد ٢٨ مكرر(و) ١٥ يوليو ٢٠٢٠

١٧- Japaness Laws Relating to Industrial Property,
Published by AIPPI-JAPAN,٢٠١٥